

إذا كانت هذه الأرقام صحيحة

على عكس ما يشاع: أعداد الذكور والإناث متساوية تقريباً الولادات من الذكور أكثر من الإناث وكذلك الوفيات

«الركزي للإحصاء»:

عدد سكان سورية ٢٢,٩ مليوناً في عام ٢٠٢١

عربش لـ «الوطن»:

وفق الأرقام معدل النمو السكاني أقل من واحد بالمائة وهذا خلل إحصائي خطير



محمد راكان مصطفى

كشفت بيانات المكتب المركزي لعام ٢٠٢١ أن عدد السكان في سورية وفقاً للبيانات الواردة في بعض سجلات الأحوال المدنية بداية العام ٢٠٢٠ بلغ ٢٨,٨٤٠ مليوناً، منهم ١٤,٤٣٧ مليوناً من الإناث، و١٤,٤٠٣ مليوناً من الذكور. وبين أنه وفقاً للمحافظات بلغ عدد سكان محافظة دمشق ١,٩٧٦ مليون، وفي حلب ٦,٧٥٠ ملايين، وفي ريف دمشق ٢,٥٢٧ مليون، وفي حمص ٢,٥١٨ مليون، وفي حماة ٢,٥٨١ مليون، وفي محافظة اللاذقية ١,٤ مليون، وفي إدلب ٢,٣٠٦ مليون، وفي الحسكة ٢,٢١١ مليون، وفي دير الزور ١,٩٢٩ مليون، وفي طرطوس ١,١ مليون، أما في الرقة فبلغ ١,٢٠٢ مليون، وفي درعا ١,٤٥٩ مليون، وفي السويداء ٥٦١ ألفاً، وفي القنيطرة ٥٩٠ ألفاً.

في حين أن بيانات المكتب المركزي بينت أن عدد السكان خلال عام ٢٠١٩ بلغ ١٦,٣ مليوناً وفي عام ٢٠١٨ بلغ ١٦ مليوناً في حين في عام ٢٠١٧ بلغ ٢٦,٦ مليوناً، ما يشير إلى وجود خطأ في البيانات الواردة، يتطلب المزيد من الاهتمام وتوخي الدقة في البيانات المنشورة.

الأستاذ الجامعي ومدير مكتب الإحصاء سابقاً شفيق عربش أكد لـ «الوطن» وجود خطأ في الرقم المنشور عن عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، موضحاً أن الأرقام الواردة وفق بيانات سجلات الأحوال المدنية تشمل جميع السوريين المسجلين لدى أمانات السجل المدني سواء المقيمين في سورية أم خارجها.

ولفت عربش إلى أن عدد السكان المسجل لعام ٢٠٢٠ والبالغ ٢٨,٨ مليوناً ليس دقيقاً

بشكل كامل، متسائلاً إن كانت هذه البيانات تشمل جميع الولادات الحاصلة خارج البلاد، وفي مناطق سيطرة العصابات الإرهابية المسلحة.

كما قدر «الركزي» عدد السكان في سورية في منتصف عام ٢٠٢١ بنحو ٢٢,٩٢٣ مليوناً، في حين قدر عددهم في عام ٢٠٢٠ بـ ٢٢,٥١٥ مليوناً وذلك وفق سيناريوهات محددة من الفريق المشكل لتقدير عدد السكان.

وعليه قدر «الركزي» عدد السوريين حسب المحافظات في عام ٢٠٢١، حيث بلغ العدد المقدّر في محافظة دمشق ٢,١ مليون، وفي حلب ٤,١ ملايين، وفي ريف دمشق ٣,٣ ملايين، وفي حمص ١,٧ مليون، وفي حماة ٢,١ مليون.

بينما قدر المكتب عدد السكان في محافظة اللاذقية ١,١ مليون وفي إدلب ١,١ مليون وفي الحسكة ١,٨ مليون، وفي دير الزور ١,١ مليون، وفي طرطوس ١,١ مليون، أما في الرقة فبلغ ٩٤٠ ألفاً وفي درعا ٩٦٦ ألفاً، وفي السويداء ٥٤١ ألفاً، وفي القنيطرة ١٢٣ ألفاً.

وكشف المكتب المركزي للإحصاء أن إجمالي الولادات المسجلة لسوريين خلال عام ٢٠٢٠ وفقاً للبيانات المتوفرة في سجلات الأحوال المدنية بلغ ٣٣٥٤٩ مولوداً، موزعين على ١٦٤٢٨٢ إنثاء، و١٧٠٣٢١ ذكراً.

وأوضحت البيانات أن منهم ٢٧١٥٧٧ مولوداً حديثة حدثت ضمن العام وسجلت فيه، و٦٦٩٧٢ مولوداً مكتومة سجلت ضمن العام وحدثت في أعوام سابقة.

وكشفت بيانات المكتب أن إجمالي الولادات المسجلة لسوريين وفقاً للبيانات المتوفرة في سجل الأحوال المدنية بلغ ٦٩٤٥٢ وفاة، موزعة على ٢٧٣١٤ وفاة من الإناث، و٤٢١٣٨ وفاة من الذكور.

وبين «الركزي للإحصاء» أن إجمالي الوفيات الحديثة التي حدثت ضمن العام وسجلت فيه بلغ ٥٦٤٣٥ وفاة، في حين بلغ إجمالي الوفيات المكتومة وسجلت ضمن العام وحدثت في أعوام سابقة ١٣٠١٧ وفاة.

مشروع وطني للقضاء على التلاسيميا في عام ٢٠٢٥

معاون وزير الصحة: أكثر من ٢٠٠ طفل مصاب يولد سنوياً ومجموع الإصابات وصل إلى ٥٨٢٠ مريضاً

محمود الصالح

كشف معاون وزير الصحة أحمد ضميرية أن عدد الولادات الجديدة لمرضى التلاسيميا يتجاوز ٢٠٠ ولادة سنوياً، في وقت ارتفعت فيه تكاليف علاج مريض التلاسيميا بشكل كبير جداً، حيث تقوم وزارة الصحة بتوفير العلاج الكامل بشكل مجاني ونقل الدم وكل مستلزمات الرعاية لكل مريض التلاسيميا في البلاد الذين بلغ عددهم الآن ٥٨٢٠ مريضاً في جميع المحافظات، وتأتي دمشق في المرتبة الأولى من حيث عدد المصابين تليها محافظة حلب.

ضميرية بين ذلك خلال اجتماع اللجنة الوطنية لمرضى التلاسيميا، التي أطلقت مشروعاً جديداً بعنوان «معاً نحو مجتمع خال من ولادات جديدة مصابة بالتلاسيميا بحلول عام ٢٠٢٥». وتتضمن خطة المشروع رفع مستوى الثقافة الصحية حول الأمراض الوراثية ولأسبابها والتلاسيما وإيجاد طريقة لردع الزواج بين حاملي المرض بالتعاون مع الجهات المعنية من خلال وضع القوانين اللازمة وعدم تكفل الدولة بعلاج المصابين إذا كان الزوج خيارهم رغم معرفة المخاطر والإقرار بتحمل مسؤولية خيارهم باتمام هذا الزواج إضافة إلى نشر الوعي المجتمعي حول خطورة المرض.



مدير الأمراض السارية والمزمنة في وزارة الصحة الدكتور زهير السهوي بين في تصريح خاص لـ «الوطن» أن التلاسيميا مرض وراثي مزمن يسبب إرهاباً للطفل وعائلته بسبب إصابته بأمراض أخرى كالسكري وتأخر البلوغ وفشل النمو وتعرضه لأخطار نقل الدم وفشل قلبي وناجم بشكل أساسي عن زواج الأقارب، وتنفذت مرضى التلاسيميا في البلاد أكثر من ٥٢ مليار ليرة، حيث تتكفل الدولة بتوفير العلاج والدم وكل مستلزمات المرض بشكل مجاني، التي تعتمد على خالبايت الحديد وتبديل الدم وتصل كلفة كيس الدم الواحد اليوم إلى ٢٥ ألف ليرة سورية وفلتر الدم إلى ٤٥ ألف ليرة سورية والتحليل الواحد إلى أكثر من مليون ومئة ألف ليرة سورية.

وأشار مدير الأمراض السارية إلى أن كلفة علاج مريض التلاسيميا تصل إلى حدود ٩ ملايين ليرة سورية سنوياً، وتبلغ الوطنية الدينية أن تكون هناك مبادرات وقفاوي تساهم في وضع حد نهائي لهذا المرض الذي يتسبب في خسائر بشرية كبيرة، وآلام عميقة للأسرة التي يولد لديها طفل مصاب بهذا المرض.

وفاء التجار من منظمة الصحة العالمية بينت أن هناك أكثر من ٤٠٠ ألف طفل يولد في العالم وهو مصاب بالتلاسيميا نتيجة ملهم الخضاب الشاذ، وتعمل منظمة الصحة العالمية مع وزارة الصحة على تطبيق إستراتيجيات وقائية للكشف المبكر، والأهم هو الاستشارة الوراثية المسبقة.

السهوي: كلفة المعالجة المقدمة للمرضى ٥٢ مليار ليرة سنوياً

مدير البناء: إجماع المتعهدين عن التقدم للمناقصات

النائب العام بالسويداء يدعو لضرورة الانتهاء من بناء القصر العدلي الجديد

السويداء - عبير صيموعة

أكثر من اثني عشر عاماً وما زال أهالي السويداء مواطنين ومحامين وقضاة ينتظرون الانتهاء من تنفيذ مشروع القصر العدلي الجديد في السويداء حيث أدى التأخير في تنفيذ المشروع إلى إبقاء القصر العدلي القديم في حالة من الفوضى والأزدحام، هذا فضلاً عن وجود محاكم خارج القصر لعدم قدرة البناء القديم على احتوائها جميعاً ما يؤكد ضرورة الانتهاء من مشروع القصر العدلي الجديد بأسرع وقت.

ولعل أغرب حالة يمكن مطاعتها ضمن طوابق البناء القديم مناظر أضيابير المواطنين والتي عجزت دواوين المحاكم عن استيعابها لضيق المكان وقلة المستودعات واضطرار القائمين على العمل على توزيعها في خزائن حديدية أو خشبية دون أبواب أو إقفال موزعة في سمات القصر بين المراجعين، إضافة إلى تكديس المئات منها على الأراج العلوية للمبنى في منظر غير حضاري فضلاً عن عدم أمانها.

النائب العام في السويداء القاضي فؤاد سلوم أكد لـ «الوطن» ضرورة الانتهاء من إنجاز القصر العدلي في السويداء وفي مدينة صلخد والذي طال انتظارهما خاصة أن القصر العدلي الجديد يعتبر صرحاً ضخماً فيه كل مميزات البنية التحتية للعمل القضائي إضافة إلى أن منظومة المعلوماتية المتطورة في حال إنجازها وتسييلها ستحقق ربط القصر العدلي بالسويداء بالوزارة في العاصمة دمشق وبمحكمة النقص.

وأشار إلى أن قضية توزع الأضيابير ضمن سمات القصر صحيحة والسبب يعود إلى ذلك المكان وعدم وجود مستودعات كافية لأضيابير ضمنها، لافتاً إلى أنه تم التواصل مع فرع الشركة العامة للبناء



والتعيمير في المحافظة وهي الجهة المنفذة لمشروع القصر العدلي الجديد وطلب مستودعين لوضع الأضيابير ضمنها حيث تم تسليمها فعلاً قبل الانتهاء من المشروع ويتم نقل الأضيابير إليها تبعاً.

مدير فرع الشركة العامة للبناء والتعيمير في السويداء ياسر العوام أوضح لـ «الوطن» أن البطء في تنفيذ القصر العدلي الجديد إنما يعود إلى الظروف التي مر بها البلد وما أدى إلى إجماع المتعهدين عن التقدم للمناقصات بسبب عدم ثبوت أسعار المواد في الأسواق وتذبذبها مع أسعار الصرف فضلاً عن فقدان كثير من تلك المواد والتجهيزات بسبب الحصار الاقتصادي لافتاً إلى أنه تم إنهاء المشروع خاصة أنه تم الإعلان أكثر من مرة لبعض بنود العقد إلا أن عدم ثبات الأسعار أدى إلى إجماع المتعهدين عن المناقصات وخاصة مناقصات التجهيزات الكهربائية والميكانيكية، وأوضح أنه لا يمكن الانتهاء من أعمال القصر في العجز في تمويل المشروع.

ولفت العوام إلى أن الأسعار العقديّة والكشوف التقديرية المتبقية لإنهاء العمل مع وزارة الأشغال لا تتجاوز ٦٠٠ مليون إلا أن التكلفة الحقيقية لتلك الكشوف وحسب الأسعار الحالية ستصل إلى عدة أضعاف ما يرتب مبالغ جديدة فلكية ستكون بمنزلة حجر عثرة أمام إنهاء المشروع خاصة أنه تم الإعلان المتعدين لتابعة الأعمال.

وأشار العوام إلى قيام الشركة بوضع مستودعين ضمن البناء الجديد تحت تصرف عدلية السويداء رغم عدم الانتهاء من الأعمال ضمنه لخدمة المواطنين وتخفيف الضغط عن القصر العدلي القديم.

الشؤون الصحية تضبط لحوماً غير صالحة للاستهلاك البشري في الحسكة



ومراقبة المواد الغذائية واللحوم والفروج، مشيراً إلى أن هناك خط اتصال مباشراً مع المواطنين لتلقي الشكاوى، مؤكداً جهودية الدوريات الرقابية بشكل دائم ومستمر لاستقبال وتلقي شكاوى المواطنين للمعالجة والحاسبة والتعامل وضبطت كمية من اللحم المفروم وغير المفروم غير صالح للاستهلاك البشري، كما قامت بتنظيم ضبوط دوريات المديرية وفي سياق متابعتها لعملها الاعتيادي ضمن الأسواق وأحياء وسط المدينة، قامت بتنظيم عدد من الضبوط الصحية لعدد من المواد الغذائية المنتهية الصلاحية وهي متفاوتة الكميات التي يصل وزنها إلى نحو ٤٨ كغ وتتكون من مواد «رب البندورة والتوابل وعصير الليمون والخميرة ومرق الدجاج وماء الزهر» إضافة إلى خلطات متنوعة من من مواد «القطارة والتمور والبسكويت والكيك والمقبلات الغذائية المختلفة»، وكمية ٢٠ طرداً من مشروب الطاقة، حيث تم إتلافها وتنظيم الضبوط اللازمة بحق المخالفين بحسب الأصول القانونية المعمول بها.

ولفت العباوي إلى ضرورة تأكد المستهلك من المنتج الغذائي قبل شرائه ولحظ فترة صلاحيته، منوهاً بأن دوريات الرقابة الصحية مستمرة بعملها الرقابي وعدد من الضبوط الصحية لعدد من المواد الغذائية المنتهية الصلاحية وهي متفاوتة الكميات التي يصل وزنها إلى نحو ٤٨ كغ وتتكون من مواد «رب البندورة والتوابل وعصير الليمون

الحسكة - دحام السلطان

بين ياسر عباوي مدير الشؤون الصحية بمجلس مدينة الحسكة، أن دوريات الرقابة الصحية بالمديرية وبمؤازرة من الوحدة الشرعية بمجلس المدينة، وضبطت كمية من اللحم المفروم وغير المفروم غير صالح للاستهلاك البشري، كما قامت بتنظيم ضبوط دوريات المديرية وفي سياق متابعتها لعملها الاعتيادي ضمن الأسواق وأحياء وسط المدينة، قامت بتنظيم عدد من الضبوط الصحية لعدد من المواد الغذائية المنتهية الصلاحية وهي متفاوتة الكميات التي يصل وزنها إلى نحو ٤٨ كغ وتتكون من مواد «رب البندورة والتوابل وعصير الليمون